آثار برامج التنمية في قطاع السياحة على تنافسية الإقتصاد الجزائري

The effects of development programs in the tourism sector on the competitiveness of the Algerian economy

د. محمد السعيد سعيداني ،جامعة الاغواط

أ.د محمد زرقون ،جامعة ورقلة

كسكس مسعود ،جامعة غرداية

الجزائر

ملخص:

تعالج هذه الورقة إشكالية واقع قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2006 م إلى 2012 م مع محاولة تقييم أثر البرامج التنموية المباشر فيها منذ سنة 2001 م على تنافسية القطاع السياحي الجزائري، و قد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي قصد الإجابة على إشكالية البحث، هذا الأخير الذي تضمن عدداً من النتائج أهمها: ضعف المنظومة الفندقية (497 96 سرير نهاية سنة 2012 م، معدل نمو 02.20 %، نسبة إستغلال 70.80 %، أغلبها غير مصنف دولياً، إنخفاض جودة الخدمات الفندقية، أقل من 13 % من الليالي التي تم قضائها في الفنادق الجزائرية كانت من قبل السياح الأجانب)، عدد السياح (056 634 2 سائح نهاية 2012 م، بمعدل نمو 06.77 %، منهم 981955 أجانب، ضعف حصة الجزائر في السياحة العربية البينية 000 580 سائح نهاية 2011 م، هروب السياحة الداخلية إلى الخارج خاصة تونس و أوروبا)، ضعف الإيرادات (400 مليون دولار نهاية 2011 م، تدني مساهمة السياحة في تكوين الناتج الداخلي الخام 02.17 %، عجز في الميزان التجاري بمتوسط 131,60- مليون دولار)، التنافسية السياحية (المرتبة 132 حسب التقرير الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2013 م من بين 140 دولة، الرابعة إفريقياً بعد كل من تونس و مصر و المغرب)

الكلمات المفتاحية: السياحة العالمية، السياحة الجزائرية، تنافسية قطاع السياحة الجزائري.

Abstract

This paper addresses the problem of the reality of the tourism sector in Algeria during the period from 2006 to 2012 and try to assess the impact of direct development programs since the year 2001 on the competitiveness of Algerian tourism sector, and has been used descriptive analytical approach in order to answer to the problem of research, this the latter, which included a number of the most important results :

Weakness hotel system (96 497 beds the end of 2012, 02.20 % growth rate, the proportion of the exploitation of 70.80 %, most of which is internationally ranked, low quality of hotel services, less than 13% of nights were spent in the Algerian Hotels dedicated to foreign tourists), the number of tourists (2,634,056 tourists end of 2012, 06.77 % growth rate, of whom 981 955 are foreigners, the weakness of Algeria 's share of inter-Arab tourism 580 000 tourists end of 2011, domestic tourism flight to Tunisia and abroad, especially Europe), Weak revenue ($ 400 million end of 2011, the low contribution of tourism in the composition of GDP 02.17 %, deficit in the trade balance average 131,60- million dollars), the competitive tourism (ranked 132 according to the report issued by the World Economic Forum for the year 2013 and which included 140 countries, the fourth Africa after Tunisia, Egypt and Morocco)

Key words: World Tourism, the Algerian tourism, the Algerian economy, competitive Algerian tourism sector.

مقدمة

لقد بدأ قطاع السياحة يحتل مكانة متزايدة في الإقتصاد الحديث بالمقارنة عما كان عليه في عقود سابقة، وهذا التوجه العالمي نحو هذا القطاع كان مرجعه تشابك الإقتصاديات و تطور التكنولوجيات الحديثة في الإعلام والإتصال و النقل، فهذا القطاع بدأ يحوز على إهتمام أرقى الإقتصاديات العالمية وينافس حتى القطاعات التي لطالما أعتبرت أساس الثروة و الرفاهية الإقتصادية وهي القطاعات الصناعية، وقد تفطنت الدول الكبرى لهذا الأمر أين عملت على إتخاذ إجراءات على عدة مستويات منها السياسية والإدارية والإقتصادية والمالية بهدف تحسين قدرة إقتصادياتها على المنافسة السياحية الدولية والتي إنعكست إيجاباً على حصتها السوقية العالمية وتطورها سنوياً، وحتى بالنسبة للدول العربية و الإفريقية فقد إتخذت عدة سياسات وبرامج إقتصادية وإستثمارية وتسويقية للنهوض بقطاعاتها السياحية أين بدأت تحتل مكانة هامة في سلم الترتيب العالمي للسياحة، وبالمقابل نلاحظ حيازة الجزائر على العديد من الموارد السياحية سواء الطبيعية والتاريخية والحضارية والبشرية والمالية التي تمكنها من أن تصبح وجهة سياحية عالمية على غرار ما يوجد في الدول الأوروبية والأمريكية والآسياوية، إلا أننا نلاحظ عدم مساهمة القطاع في تحقيق التنمية المستدامة وتنافسية الإقتصاد الجزائري وهذا ما دفع بالبحث إلى ضرورة مناقشة الإشكالية البحثية التالية:

ما هي مكانة قطاع السياحة ضمن مؤشرات الإقتصادي الجزائري و ما هو أثر السياسات والبرامج المنطلق فيها منذ بداية القرن الحالي (2001 م) على التنمية المستدامة وتنافسية الإقتصاد الجزائري؟.

- يمكن تناول الإشكالية الرئيسية السابقة بتجزئتها بدراسة النواحي التالية:

01)- ما هو واقع السياحة العالمية حالياً؟.

02)- بعد ذكر الإطار التاريخي لتطور السياحة في الجزائر و مقوماتها السياحية ما هو واقع السياحة في الجزائر؟.

- و لمعالجة الإشكاليات السابقة تم إقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية رقم (01): تتميز السياحة العالمية بالتنافسية المحتدمة نتيجة تأثرها بالعديد من المتغيرات والأزمات الإقتصادية والمالية والسياسية والأمنية وتغيرات الطلب السياحي الدولي.

الفرضية رقم (02): الوصول بالسياحة الجزائرية إلى العالمية منوط بالتطبيق السليم للسياسات و البرامج المنطلق فيها في مجالات: تدعيم البنية التحتية، الإستثمار، إدماج القطاع الخاص، تفعيل الحوكمة الرشيدة،.. و هو الغير محقق لحد الآن.

أهداف الدراسة:

1)- التعرف على تطور السياحة العالمية و أهميتها في الإقتصاد الحديث؛

2)- تشخيص واقع السياحة الجزائرية و أهم مراحلها التاريخية و المعوقات التي تحول دون تطور هذا القطاع و محاولة تقييم نجاعة السياسات المتبناة من قبل السلطة الجزائرية في هذا القطاع منذ سنة 2001 م.

أسباب الدراسة:

1)- الأدوار الجديدة التي بدأ يلعبها قطاع السياحة على مستوى التنمية المستدامة؛

2)- إستمرار تردي القطاع في الجزائر رغم الإمكانيات المادية المرصودة له.

الهيكلة التنظيمية للبحث:

- للوفاء بأهداف البحث و متطلباته تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، و بالتالي تم تقسيم البحث ليشمل المحاور:

المحور الأول: السياحة: الإتجاه المعاصر نحو تحقيق التنمية المستدامة في العصر الحديث

المحور الثاني: السياحة في الجزائر: المقومات السياحية، تطور السياحة في الجزائر

المحور الثالث: قراءة لواقع السياحة في ظل المعطيات الحالية لتنافسية الإقتصاد الجزائري

المحور الأول

السياحة: الإتجاه المعاصر نحو تحقيق التنمية المستدامة في العصر الحديث

لقد كانت البدايات الأولى لدراسة السياحة كقطاع إقتصادي على يد جوبير فرديلر سنة 1905 م، و في سنة 1943 م أصدر كل من كروفت و هونزيكر (Kroft et Hunziker) كتاب عنوانه: "النظرية العامة للسياحة" أين قدما لها التعريف التالي: "المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية والنشاطات الإقتصادية والإجتماعية التي تنتج من إقامة السائحين دائماً أو مؤقتاً مع توليد فرص عمل سواء بصفة دائمة أو مؤقتة في تلك المناطق"[1]، ومن هنا بدأ ينظر إلى قطاع السياحة كقطاع فعال يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و يمكن الإشارة إلى هذه المساهمة من خلال الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الدولية و الإقليمية و التي يمكن ذكر جزء منها كما يلي:

1)- ساهمت السياحة العالمية سنة 2010 م بـ: 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 20 % من التجارة الدولية، المرتبة الخامسة في صادرات أكثر من 80 % من دول العالم، معدل نمو سنوي 04 %، المصدر الأول للعملة الصعبة لـ 38 % من دول العالم، 10.7 % من الإستثمار، 11.7 % من الموارد الجبائية[2]، 30 % من اليد العاملة (202 مليون عامل نهاية 2010 م مع خلق 05.5 مليون منصب عمل في نفس السنة[3]، و يتوقع أن يصل حجم العمالة إلى 262.6 مليون عامل بحلول سنة 2017م)، هذه الأرقام لا يمكن إلا أن تعكس أهمية القطاع السياحي على المستوى الدولي و على المستوى الإقليمي و حتى المحلي و هذا ما يجعل الدول ترى في السياحة منجماً خصباً للعملة الصعبة.

2)- تطور عدد السياح: و الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد السياح في العالم (الوحدة: مليون سائح)

السنة	1950	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2020
عدد السياح	25	846	900	919	880	939	980	1600

المصدر: حميدة بوعموشة، " دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر –"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2012 م، ص 30.

- و من خلال الجدول السابق فقد عرفت السياحة العالمية تطوراً بمعدل 40 ضعفاً على الأقل خلال 60 سنة الفارطة لينتقل عدد السياح من 25 مليون سنة 1950 م إلى 880 مليون سائح في سنة 2009 م ثم 1080 مليون سائح سنة 2010 م و يتوقع أن يصل عددهم نحو 1600 مليون سائح سنة 2020 م، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

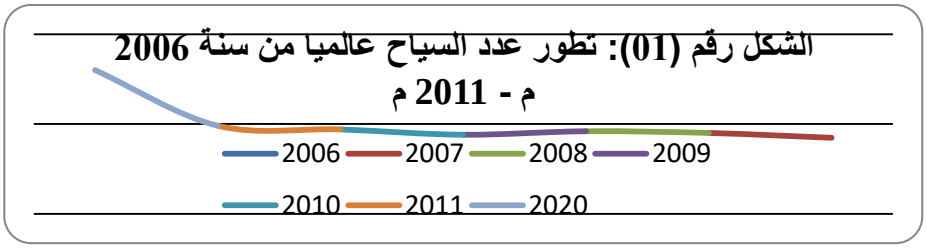

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (01) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

3)- هذا التطور في أعداد السياح جلب معه تطور في كل من الإيرادات السياحية الدولية و الإنفاق السياحي الدولي:

3-1)- الإيرادات السياحية الدولية: و التي بلغت سنة 1990 م 264 مليار دولار ثم 919 مليار دولار في سنة 2010 م و هذا يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور إيرادات السياحة العالمية الوحدة (مليار دولار)

السنة	1990	2006	2007	2008	2009	2010
العدد	264	741.2	858	942	852	919

المصدر: حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 35.

3-2)- الإنفاق السياحي الدولي: و قد عرف هو الآخر تطوراً على المستويين الكلي والفردي كما يلي:

الجدول رقم (03): تطور الإنفاق السياحي الفردي والكلي الوحدة (دولار/مليار دولار)

الترتيب	1950	1960	1970	1980	1990	1995	2000	2005	2010	2020
الإنفاق السياحي الفردي	83	99	108	386	576	677	802	928	1018	1600
الإنفاق السياحي الكلي	02	07	18	105	267	380	560	750	1550	2000

المصدر: عوينان عبد القادر، "السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013/2012 م، ص 51.

4)- تركز السياحة العالمية: و الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تركز السياحة الدولية لسنة 2010 م الوحدة (مليون سائح)

الدول	إفريقيا	الأمريكيتين	شرق آسيا	أوروبا	الشرق الأوسط	جنوب آسيا
2010	47	190.4	195.2	527.3	35.9	10.6
2020	77.3	282.3	397.2	717.2	68.5	18.6

المصدر: حشماوي محمد و بوقلاشي عماد، "الإهتمام بالمورد البشري في القطاع السياحي كمدخل من مداخل تحقيق التنمية السياحية في الجزائر"، مجلة المناجر، العدد (01)، بدون تاريخ، ص 12.

- و من خلال الجدول السابق فإن أوروبا تحوز على أكبر نسبة من السياحة العالمية بـ: 52 % ثم تتبعها كل من دول شرق أسيا و الأمريكيتين بأعداد 195.2 و190.4 مليون سائح على التوالي لتأتي بعد ذلك إفريقيا بـ: 47 مليون سائح ثم دول الشرق الأوسط بـ: 35.9 مليون سائح و أخيراً دول شرق آسيا بـ: 10.6 مليون سائح، ويمكن توضيح تركز السياحة العالمية بشكل أفضل من خلال الأشكال التالية:

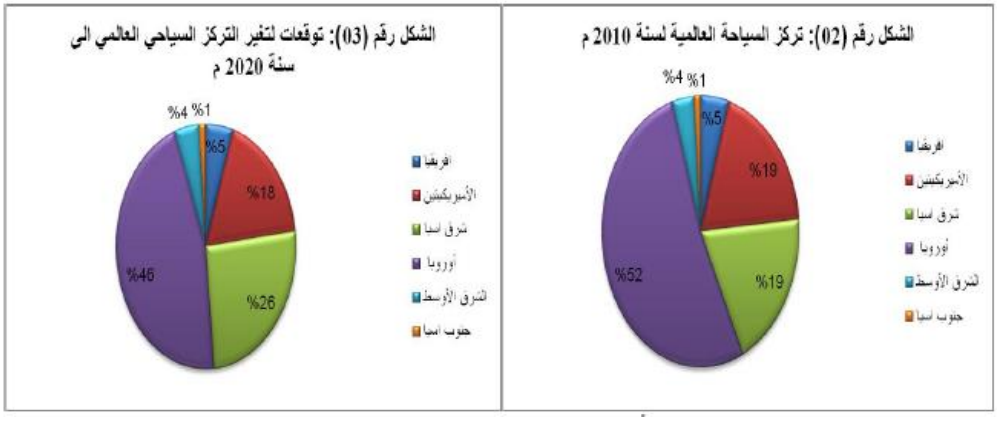

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (04) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل رقم (03) ينتظر بقاء تربع أوروبا على الساحة السياحية العالمية بنسبة تقدر بـ: 46 % على الرغم من إنخفاض نسبتها مقارنةً مع سنة 2010 م حيث تعادل هذه الحصة حجم 717.2 مليون سائح ثم شرق آسيا بـ: 26 % و التي تمثل 397.2 مليون سائح و التي يلاحظ إرتفاع حصتها بعد أن كانت في حدود 19 % و هذا

على حساب الدول الأوربية مع محافظة باقي الدول الأخرى على نسبها المسجلة في سنة 2010 م، و بالتالي فإن التوقعات تشير إلى توجه السياحة العالمية نحو شرق الكرة الأرضية، و يمكن عرض الدول السياحية الأولى عالمياً في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الدول الأولى عالمياً في السياحة لسنة 2010 م الوحدة (مليون سائح)

الترتيب	01	02	03	04	05	06	07	08	09
الدولة	فرنسا	الو.م.أ	الصين	إيطاليا	بريطانيا	ألمانيا	أوكرانيا	تركيا	المكسيك
عدد السياح	59.2	56	54.7	43.7	30.7	24.4	23.1	22.2	21.4

المصدر: عوينان عبد القادر مرجع سابق، ص 50.

5)- صعوبة تقييم تنافسية القطاع السياحي: إن إشكالية قياس التنافسية السياحية تتجلى من منظور سببين رئيسيين:[4]

الأول: الإشكالات المرتبطة بمفهوم التنافسية و التي تنعكس على تعدد معايير و مؤشرات قياس التنافسية، فهناك المقاييس السعرية و الكمية كالميزة النسبية للموارد الطبيعية و هناك المعايير النوعية كالتكنولوجيا و الإبتكار و العنصر البشري التي تتيح للإقتصاد المنافسة بدون الحاجة إلى ميزة نسبية (طبيعية) للمنافسة في الأسواق الدولية.

ثانيا: تداخل قطاع السياحة مع العديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى مما يصعب معه إيجاد المقاييس التي لها القدرة على قياس الآثار التي تحدثها السياحة على القطاعات الإقتصادية الأخرى، و مع ذلك فقد تم إقتراح مؤشرات التنافسية السياحية❖ من قبل بعض الهيئات كمنظمة السياحة العالمية و المنتدى الإقتصادي العالمي، مجلس السياحة الأسفار العالمي، الجمعية الدولية للنقل الجوي، و من بين هذه المؤشرات مؤشر التنافسية السياحية (المقسم على ثلاث فئات تضم 14 مؤشر لـ 75 متغير إجمالاً) الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي الذي جاء على الشكل التالي:

الشكل رقم (04): مؤشر التنافسية السياحية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي

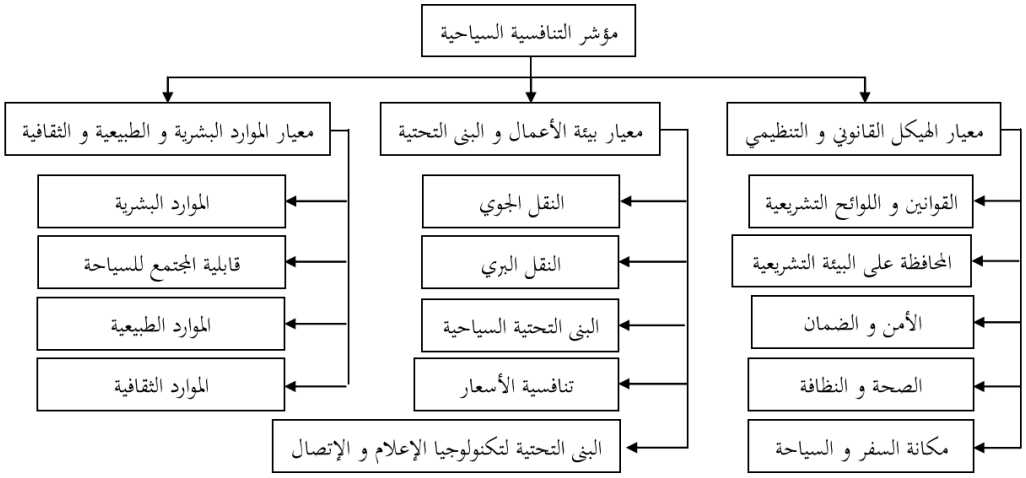

المصدر: محمد محجوب الحداد، مرجع سابق، ص 11.

المحور الثاني

السياحة في الجزائر: المقومات السياحية، تطور السياحة في الجزائر

أولا: المقومات السياحية في الجزائر

- تعتبر المقومات هي العمود الفقري لتنافسية القطاع السياحي حيث تزخر الجزائر بالعديد من المقومات أهمها:

ا- المقومات الطبيعية: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط بين خطي عرض 18 و 30 درجة و خطي طول 09 و 12 و هذا ما يجعل لها موقع طبيعي متميز جداً كمحور إلتقاء بين شمال و جنوب الكرة الأرضية[5]، و بإمتلاكها لثاني أكبر مساحة إفريقياً بعد السودان بمساحة تقدر بـ: 2381741 كلم^2 فإنها تجمع العديد من الأقطاب و الأقاليم المناخية بداية من المناخ المتوسطي شمالاً إلى المناخ الصحراوي جنوباً و التي يمكن توضيحها كما يلي:

القطب السياحي شمال شرق: و يضم ولايات سكيكدة و قالمة و عنابة و الطارف و سوق أهراس و تبسة و يمتد على طول **300** كلم من الساحل و على مساحة **83.347** كلم^2، و يضم أكثر من **3.5** مليون ساكن، و يحتوي على **874** ألف هكتار من الغابات، و يعتبر نقطة إرتكاز لقاطرة التنمية السياحية بما يتضمنه من مطارات و موانئ

القطب السياحي شمال وسط: و يضم الجزائر العاصمة و تيبازة و البليدة و بومرداس و الشلف و عين الدفلى و المدية و البويرة و تيزي وزو و بجاية، و يتميز هذا القطب بموقعه المتوسط للبلاد بمساحة تقدر بـ: **33.877** كلم^2 و على واجهة بحرية **615** كلم و تمثل **51 %** من الشريط الساحلي و بمتوسط درجة حرارة سنوية **18°** و **30°** صيفاً و بعدد سكاني يقدر بـ: **11.13** مليون ساكن، و يضم حظيرة جرجرة بمساحة **500** هكتار و الشريعة.

القطب السياحي شمال غرب: يضم هذا القطب بمساحة **35.000** كلم^2 كل من وهران، عين تيموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس و غليزان و التي تضم **06** مليون ساكن، و يتميز بموقعه الجغرافي الإستراتيجي الهام الذي يطل على أوروبا (إسبانيا) و بنيته التحتية المتطورة من الصناعات الثقيلة و التاريخ العريق مما يشجع على إقامة و جذب الفضاءات السياحية المختلفة.

القطب السياحي جنوب غرب: يغطي بمساحة تقدر بـ: **603000** كلم^2 كل من ولايات أدرار و بشار بدرجة حرارة سنوية **45°** و بعدد سكاني يبلغ حوالي المليون ساكن، و يضم تراث "توات – غورارة" و هو قطب تراثي ذو بعد عالمي مع قربه من المناطق الحدودية و لذلك تم تزوده هو الآخر بالعديد من المطارات و الفنادق.

القطب السياحي المنمير جنوب غرب

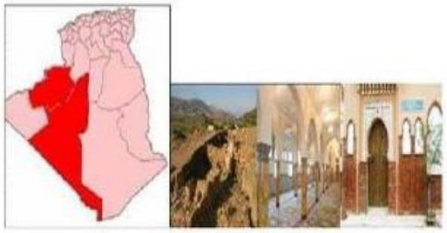

القطب السياحي جنوب شرق: و يغطي بمساحة تقدر بـ: **160.000** كلم^2 كل من غرداية المشهورة بالينابيع الحارة بمنطقة زلفانة، بسكرة و الوادي و بعدد سكان يقدر بحوالي **1.5** مليون نسمة، هذه الولايات تعد المركز الرئيسي لبوابة الصحراء و لذلك تم تزويدها بمطارات دولية و **26** فندقاً بسعة إجمالية تقدر بـ: **2026** سرير.

القطب السياحي المنمير الكبير " الهقار"

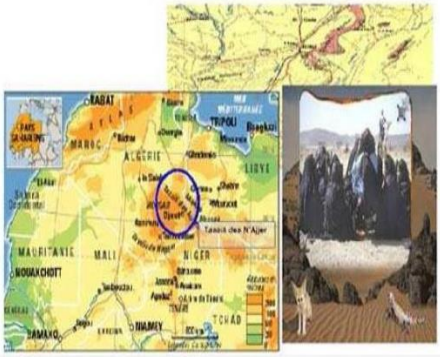

القطب السياحي الكبير: و يضم كل من:

الهقار: و الذي يقع في الحظيرة الوطنية بالطاسيلي بولاية إليزي و يغطي القطب مساحة تقدر بحوالي **284.618** كلم^2 و الذي يعود إلى **6000** سنة قبل الميلاد، به ثروات طبيعية و ثقافية تساهم في تنمية السياحة الصحراوية، و قد صنف كتراث عالمي من قبل اليونسكو عام **1981 م** لإحتوائه على أكثر من **15.000** لوحة طبيعية.

الأهقار: يقع بولاية تمنراست و هو متحف طبيعي أنشأ سنة **1987 م** و يغطي القطب مساحة تقدر بحوالي **456.200** كلم^2 من التراب الوطني، و هو إقليم يزخر بالكثير من الثروات الجبلية كقمة "تاهات" التي يبلغ إرتفاعها **3003 م** و الطبيعية مثل الشواهد الحيوانية التي تعود إلى العصور الجيولوجية القديمة (أكثر من **10** آلاف سنة)، هذه المناطق يمكن النظر إليها على أنها قطب إستراتيجي يساهم في تنمية السياحة في المنطقة، فهذا التراث الأثري و الطبيعي و الثقافي جدير بأن يستغل ليس فقط على الصعيد السياحي و لكن أيضاً على الصعيد الإقتصادي و الإجتماعي.

القطب السياحي المنمير الكبير : (الأهقار)

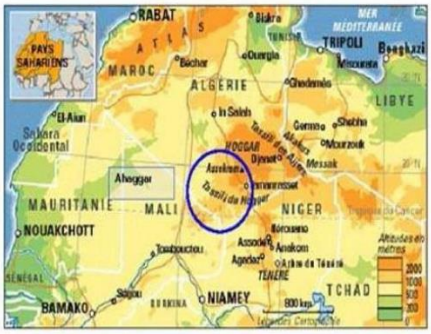

II- المقومات الحضارية و التاريخية: لقد كانت الجزائر محطة مرور للعديد من الحضارات سواء الفينيقية و القرطاجية و الرومانية و الإسلامية (من سنة 682 م)[6] أين شيد العثمانيون حي القصبة في القرن السادس عشر و التي تضم العديد من المعالم و المباني الأثرية و هذا ما دفع بمنظمة اليونسكو❖❖ إلى تسجيلها كالتراث العالمي سنة 1992 م و مسجد كتشاورة الذي تم بناؤه في عهد "الباي لا باري" التركي و الجامع

الكبير الذي شيد من قبل المرابطين في القرن الحادي عشر و الدولة الحمادية و قلعة بني حماد (1007 م) التي تتوفر على العديد من الآثار الإسلامية و الرومانية إضافة إلى موقع تيمقاد المعروف بإسم "ثاموقاديو – Thamugadi – سنة 100 م" الواقع على بعد 37 كلم من مدينة باتنة[7] و ولاية تبسة التي كانت تعرف بإسم "تيفست – Tifast" والتي تم تشييدها قبل 1000 سنة ميلادية و موقع جميلة بسطيف المعروف قديماً بإسم"كويكول – Cuicul" و هي ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية و الذي لا يبتعد كثيراً عن المتحف الوطني سيرتا بقسنطية و الذي شيد في سنة 1852 م، و بالإضافة إلى القصور التاريخية بالجنوب الجزائري سواء بتمنراست أو غرداية كقصر وادي ميزاب الذي يرجع تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي و توفرها على الصناعات التقليدية والحرفية كصناعة الزرابي و النحاس و الزجاج التي تحوز عليها ولايات الجنوب بالإضافة إلى ولايات الوطن الأخرى كصناعة الفخار في القبائل[8].

ثانيا: قراءة تاريخية لتطور السياحة في الجزائر

– إن دراسة تطور السياحة في الجزائر أسفرت عن وجود أربع مراحل أساسية هي:

الفترة الأولى (الفترة الإستعمارية – قبل 1962 م): لقد ظهر الإهتمام بقطاع السياحة في الجزائر منذ الفترة الإستعمارية حيث تم إنشاء سنة 1897 م اللجنة الشتوية الجزائرية للدعاية والإعلان و التي تتولى مهمة تنظيم القوافل السياحية الأوروبية من و إلى الجزائر، ليتم بعد ذلك تشكيل لجنة نقابة السياحة في كل من مدينة وهران وقسنطينة خلال سنتي 1914 م و 1916 م على التوالي، و في سنة 1938 م تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الإقتصادي والسياحي والذي إستمرت نشاطاته حتى بعد الإستقلال[9].

الفترة الثانية (1962 م – 1970 م): و في مطلع الإستقلال تم تقدير الطاقة الإستيعابية الفندقية الموروثة عن الفترة الإستعمارية بـ: 5922 سرير تسيرها لجنة مختصة في تسيير الفنادق و المطاعم (COGEHORE) و قد تم إسناد مهامها إلى الديوان الوطني للسياحة الذي تم إنشاؤه سنة 1962 م تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة، وقد شرع في هذه الفترة في تطبيق أول مخطط تنموي حقيقي لقطاع السياحة (ميثاق

السياحة 1966 م) بعد خروج وزارة السياحة بأهم التوصيات و النتائج الواجب إتخاذها لتحسين قطاع السياحة في الجزائر و التي من أهمها:

1)- ضرورة تحسين الشروط السياحية الثقافية و الطبيعية و ذلك بتحديد المناطق السياحية و نوع الثروة السياحية و تصنيفها و حمايتها بإصدار القوانين اللازمة لذلك مع تخصيص الأغلفة المالية اللازمة في الميزانيات العمومية؛

2)- إعتماد التخطيط السياحي و ذلك لتحديد المناطق السياحية الحالية و المستقبلية و تحديد إحتياجاتها السنوية بالنظر إلى طبيعة الثروة السياحية و تحديد سياسات و إجراءات تطويرها مستقبلاً؛

3)- إنشاء و تطوير الصناعة الفندقية و شبكة النقل و الطرق حيث تم البدء في إنشاء و ترميم الفنادق السياحية الشاطئية و الصحراوية و ما يرتبط بها من موارد بشرية و تكنولوجية و توفير وسائل النقل و ترميم شبكات الطرق و المواصلات و توسيعها و هذا بهدف تخفيض أسعار الخدمات السياحية و سهولة الوصول إلى المناطق السياحية.

الفترة الثالثة (فترة التسيير الإشتراكي 1970 م – 1990 م): و قد عرفت السياحة في فترة التسيير الإشتراكي لهياكل الدولة إهتمام نسبي و ضعيف خلال المخططات التنموية المختلفة نتيجة التوجه نحو الصناعات الثقيلة كإستراتيجية تنموية و كإنعكاس للفكر الإشتراكي المتبنى من طرف السلطة الجزائرية، و بالتالي لم يحقق قطاع السياحة أي نتائج مهمة بسبب إهمال أدواره الإقتصادية و كنتيجة لإعادة هيكلة القطاع العمومي، حيث تطلبت الشروط الإقتصادية لهذه الفترة عدة تحولات لبناء الهياكل التسييرية والمالية للدولة و التي لم يكن من ضمنها قطاع السياحة.

الفترة الرابعة (فترة تغيير النهج الاقتصادي و السياسي 1991 م – اليوم): بعد أزمة الثمانينات و الرهانات السياسية و الأمنية التي دفعت الجزائر إلى إتخاذ قرارات كبرى على مستوى النهج الإقتصادي المتبع بالتحول نحو تبني إقتصاد السوق كمنهج إقتصادي حاولت معه الحكومة الجزائرية التي جاءت خلال فترة التسعينات تطبيق هذه التوجهات على أرض الواقع، حيث بدأ إهتمام الحكومة الجزائرية بقطاع السياحة يظهر

بشكل جلي من خلال الإستراتيجية التنموية التي تم إعتمادها مع بداية القرن الحالي (2001 م) حيث تم إصدار العديد من القوانين التي تحكم النشاط السياحي أهمها:

1)- قانون التنمية المستدامة 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 م: الذي نص على وجود أربع أنواع من السياحة المتداولة في الجزائر هي: السياحة الثقافية، سياحة الأعمال و المؤتمرات، سياحة الحمامات، السياحة الصحراوية؛

2)- القانون رقم 02/03 المؤرخ في 2003/02/17 م: المتعلق بإستغلال الشواطئ للأهداف السياحية؛

3)- القانون 03/03 المؤرخ في 2003/03/17 م: المتعلق بالمواقع السياحية و التوسع السياحي؛

4)- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 م: يعتبر أحد أهم نتائج السياسة السياحية والتي تم البدء فيها منذ سنة 2001 م وكتطوير لمخطط أعمال التنمية المستدامة في الجزائر لآفاق 2010 م السابق الذي كان يهدف إلى: رفع عدد السياح إلى 2.18 مليون سائح، إنشاء 50.000 سرير، غلاف مالي بـ: 75 مليار دج، إنشاء 100.000 منصب عمل، إيرادات تتجاوز 1.3 مليار دولار أمريكي[10]، و قد تم تعزيز هذا المخطط ببعض التعديلات نتيجة عدم تحقق الأهداف السابقة لتصبح برنامج عرف في هذه الفترة بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 م، و يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لوضع مخطط ترقوي للمناطق السياحية ومنتوجها السياحي و المدعم بإطار سياسي و قانوني للتنمية السياحية المستدامة وقائم على التهيئة العمرانية و الفندقية للفنادق و تطوير الصناعات التقليدية و برامج التكوين للموارد البشرية و يكون الهدف العام للمخطط تحسين الصورة السياحية للجزائر، ويمكن عرض الأهداف و المحاور و المجالات التي يقوم عليها المخطط فيما يلي:

الجدول رقم (06): برامج المخطط الوطني للتهيئة السياحية لآفاق 2025 م

رقم المحور	الهدف	برامج المحور
01	ضمان أقاليم مستدامة	1)- ديمومة الموارد المالية؛ 2)- محاربة التصحر؛ 3)- حماية التراث الثقافي؛ 4)- المحافظة على الأنظمة البيئية.
02	خلق التوازن الإقليمي	1)- التخفيف من حدة التوسع نحو الساحل؛ 2)- تنمية الهضاب العليا و الجنوب.
03	ضمان جاذبية و تنافسية الأقاليم	1)- الإنفتاح الدولي للأقاليم؛ 2)- التنمية المحلية؛ 3)- تنافسية أقطاب و عواصم المدن؛ 4)- عصرنة البنية التحتية الداخلية.
04	تحقيق العدالة الإقليمية	1)- التجديد الحضري و سياسات المدن؛ 2)- تأهيل المناطق الريفية.
05	ضمان حكم إقليمي راشد	و ذلك بإيجاد سياسات عمومية قوية قادرة على ضمان مستوى عالي من التضامن الإقليمي و الإقتصادي و المالي مع الإحتفاظ بحق الدولة في التدخل الإقتصادي و تحديد الأدوات المناسبة التي تسمح بتنفيذ السياسات العمومية و تنسيقها مع القطاع الخاص بما يضمن بصفة تدريجية تنمية القطاع الإنتاجي في جزء كبير منه.

المصدر: عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 283.

- فهذا البرنامج الممتد إلى غاية 2025 م قد تضمن للفترة مرحلتين أساسيتين: [2008 م-2015 م][2015 م-2025 م] حيث تقرر أهداف المرحلة الأولى كما يلي:[11] رفع عدد السياح إلى 2.5 مليون سائح، إنشاء 75.000 سرير جديد لتصبح عدد الأسرة 159869 إجمالاً، رفع المساهمة في الناتج المحلي إلى 03 %، تقدير تحصيل 1.5 مليار دولار كإيرادات، توفير 400.000 منصب عمل مباشر و غير مباشر، إنشاء 91600 مقاعد للتكوين و التعليم آفاق 2015 م، و إنطلاقاً من هذه الأهداف التي يرمي إليها المخطط فقد تم إطلاق سلسلة من المشاريع تتمثل في إنجاز مجموعة من الفنادق بطاقة إستيعابية تقدر بـ: 29286 سرير و 20 قرية سياحية و 80 مشروع للخدمات السياحية موزعة على الأقطاب السياحية كما يلي:

الجدول رقم (07): توزيع المشاريع السياحية على المواقع السياحية حسب الأولوية السياحية

الأقطاب السياحية	الشمال الشرقي	الشمال الوسط	الشمال الغربي	الجنوب الغربي - الواحات-	الجنوب الغربي - قورارة-	الجنوب الكبير - الأهقار -	الجنوب الكبير - الطاسيلي-	المجموع:
عدد المشاريع	23	32	18	04	02	01	00	80

المصدر: يحي سعيدي و سليم العمراوي، مرجع سابق، ص 108.

المحور الثالث

قراءة لواقع السياحة في ظل المعطيات الحالية لتنافسية الإقتصاد الجزائري

- يمكن تحليل أهمية و مكانة قطاع السياحة في المنظومة الإقتصادية الجزائرية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): بعض المؤشرات الإقتصادية حول أهمية و مكانة قطاع السياحة في المنظومة الإقتصادية الجزائرية — الوحدة (مليون دج)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط السنوي
عدد المؤسسات الفندقية [12]	1 134	1 140	1 147	1 151	1 152	1 184	-	1151.33
معدل النمو السنوي %	-	1.005	1.006	1.004	1.00	1.028	-	1.0086
القدرة الإستيعابية (عدد الأسرة)	84 869	85 000	85 876	86 383	92 377	92 737	96 497	89105,57
معدل النمو السنوي %	-	1.0015	1.0103	1.0059	1.0694	1.004	1.0405	1.022
نسبة الإستغلال السنوية	0.682	0.67	0.68	0.692	0.702	0.822	-	0.708
عدد الليالي الإجمالية في الفنادق [13]	4 905 216	5 119 940	5 346 543	5 645 828	5 939 334	6 329 472	-	5 547 722.167
معدل النمو السنوي %	-	1.044	1.044	1.056	1.052	1.066	-	1,0524
عدد الليالي المحجوزة للمقيمين الجزائريين [14]	4 376 625	4 546 085	4 750 796	4 971 372	5 185 231	5 484 105	-	4 885 702.33
معدل النمو السنوي % لليالي المحجوزة للمقيمين الجزائريين	-	1.0388	1.045	1.0464	1.043	1.0576	-	1.046
نسبة الليالي المحجوزة للمقيمين الجزائريين من إجمالي الليالي %	89.22	88.79	88.86	88.05	87.30	86.64	-	88.143
عدد السياح [15]	1 637 582	1 743 084	1 771 749	1 911 506	2 070 496	2 394 887	[16]2 634 056	2 023 337.143
معدل النمو السنوي %	-	1.0644	1.0164	1.0789	1.0831	1.1567	1.10	1.0677
عدد الجزائريين المتجهين نحو الخارج [17]	1 349 113	1 500 000	1 539 406	1 677 000	1 757 471	[18]1 714 654	-	1 589 610.66
نصيب السياحة الجزائرية من الإيرادات الدولية (مليار دولار)	0.22	0.22	0.3	0.33	0.4	0.4	-	0.31167
مساهمة السياحة في تكوين الناتج الداخلي الخام % [19]	1.02	1.70	2.05	2.30	2.30	3.70	-	2,1783
الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	- 166	- 158	- 94	- 140	- 100	-	-	-131,60
تطور العمالة في قطاع السياحة (1000 عامل)[20]	193.90	204.40	320	344	396	359.1	-	302,90
معدل نمو العمالة في القطاع %	-	1.054	1.565	1.075	1.151	-0.0932	-	1,15036

المصدر: من إعداد الباحثين

- و من خلال الجدول رقم (08) يمكن تقديم الإستنتاجات التالية:

1)- المنظومة الفندقية: و التي يلاحظ عليها النمو السنوي الضعيف و الذي بلغ في أحسن حالاته 02.80 % سنة 2011 م و بمعدل نمو سنوي لم يتجاوز 01 % و بمتوسط سنوي بلغ 1151.33 فندق، و يمكن توضيح تطور عدد الفنادق في الجزائر خلال الفترة 2006 م – 2011 م في الشكل التالي:

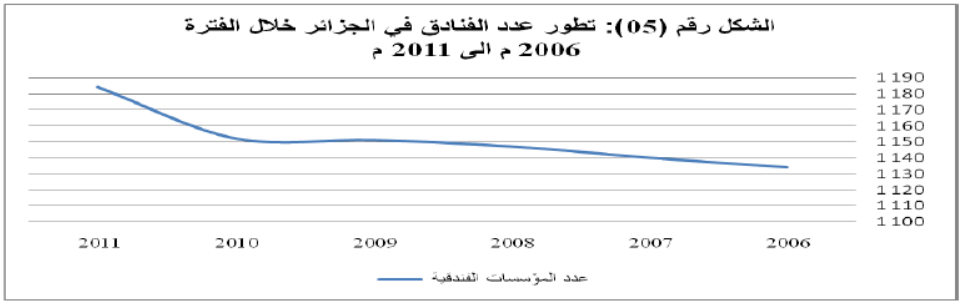

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

1-1)- و يمكن تحليل التركيبة التي يتكون منها تعداد الفنادق الجزائرية في الشكل التالي:

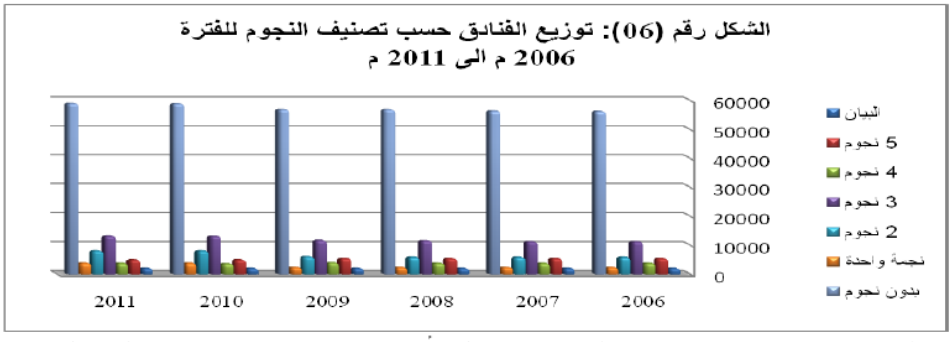

المصدر: من إعداد الباحثين بإستخدام برنامج (EXEL 2007) بناءاً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

- و من خلال الشكل السابق فإن أغلب الفنادق الجزائرية تنتمي إلى فئة الفنادق غير مصنفة عالمياً مما يدل على ضعف المنظومة الفندقية في الجزائر، كما أن هذا العدد النسبي للفنادق و شكل التركيبة لهذه الفنادق إنعكس على كل من:

2-1)- الحجم الكلي لعدد الأسرة التي يتوفر عليها القطاع الفندقي في الجزائر فلقد إرتفع عدد الأسرة بحجم 11628 سرير خلال 06 سنوات من 2006 م إلى 2012 م بمتوسط معدل نمو سنوي 02.20 % و هذا المعدل يعتبر ضعيف جداً و بمتوسط سنوي 89105,57 سرير لكل سنة، و يمكن تقديم توزيع الطاقة الإستيعابية لمجموع الفنادق الجزائرية على أساس النجوم المحازة كما يلي:

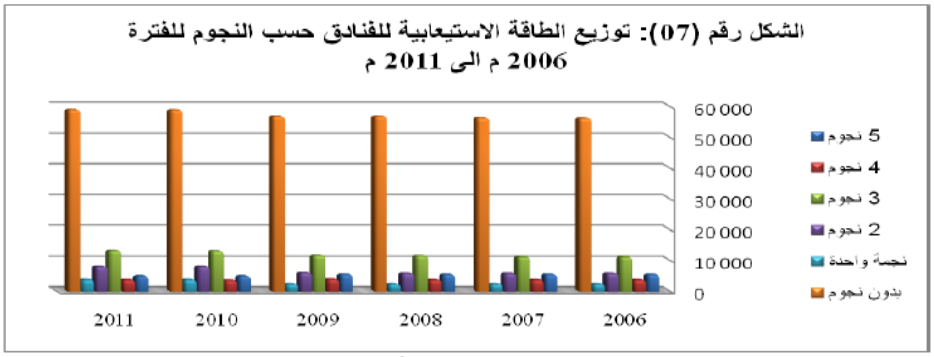

المصدر: من إعداد الباحثين بإستخدام برنامج (EXEL 2007) بناءاً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الطاقة الإستيعابية تتواجد في فئة الفنادق غير المصنفة عالمياً مما يؤكد على ضعف المنظومة الفندقية الجزائرية في مجال الخدمات الفندقية، و التي إنعكس على حجم الإستغلال الذي عرف أقصى نسبة إستغلال سنة 2011 م بنسبة 82.20 % و أقل نسبة سنة 2007 م بنسبة 67 % ليصل متوسط نسبة الإستغلال السنوي إلى 70.80 %.

3-1)- الليالي التي يمكن توفيرها داخل الفنادق الجزائرية و التي عرفت إستقراراً في معدل نموها السنوي و الذي قدر بـ: 05.24 % و بمتوسط سنوي 5 547 722.167 ليلة، و يمكن عرض تطور الليالي الإجمالية التي تم قضائها في الفنادق الجزائرية كما يلي:

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ التطور الملحوظ على عدد الليالي التي يتم قضائها داخل الفنادق الجزائرية نظراً للرواج النسبي الذي عرفته الحركة السياحية في الجزائر مؤخراً، حيث يحوز الجزائريون المقيمون في الخارج على القيمة المطلقة لليالي التي يتم قضائها داخل الفنادق الجزائرية (بنسبة 88.143 %و هذا يعني أن أقل من 13 % من الليالي يتم حجزها من قبل السياح الأجانب و هذا يعتبر خاصية سلبية في السياحة الجزائرية) كما و قد بلغ متوسط هذه الليالي 4.88 مليون ليلة و بمتوسط معدل نمو سنوي ضعيف و مستقر نوعاً ما بلغ 04.60 %.

2)- تطور عدد السياح: و يعتبر المقياس الحقيقي لتنافسية القطاع السياحي، و يمكن تحليل تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 2006 م إلى 2011 م من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09): تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 2006 م الى 2012 م

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

2-1)- و من خلال الشكل السابق نلاحظ التطور الملحوظ لعدد السياح في الجزائر كنتيجة للإستقرار السياسي و الإقتصادي و الأمني الذي تمر به الجزائر حالياً و كنتيجة ملحوظة للبرامج التنموية، حيث إرتفع عدد السياح من 582 637 1 سائح خلال سنة 2006 م إلى 056 634 2 خلال سنة 2012 م أي بمقدار 996474 سائح، و بمعنى آخر إستطاعت الجزائر أن ترفع معدل نمو السياحة ما بين 2006 م و 2012 م بنسبة 60.85 % و بمتوسط سنوي 2 023 337.147 سائح لكل سنة و بمعدل نمو سنوي مقبول 06.77 %، و يمكن تحليل تركيبة هؤلاء السياح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تركيبة السياح في الجزائر للفترة 2006 م إلى 2012 م

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السياح الأجانب	478.358	511.188	556.697	655.810	654.987	901.642	981.955
جزائريين مقيمين بالخارج	1.159.224	1.231.896	1.215.052	1.255.696	1.415.509	1.493.245	1.652.101
المجموع:	1.637.582	1.743.084	1.771.749	1.911.506	2.070.496	2.394.887	2.634.056

المصدر: مروان صحراوي، مرجع سابق، ص 137.

2-2)- و من خلال الجدول السابق نلاحظ ضعف السياسة السياحية في جذب السياح غير الحاملين للجنسية الجزائرية و الذين بلغت نسبتهم سنة 2012 م 37.27 % فقط من مجموع السياح، بل حتى على نطاق السياحة العربية لم تتمكن الجزائر من الإستفادة من السياحة العربية البينية (الدول العربية مجتمعةً لا تتجوز حصتها 05 % من السياحة العالمية) و التي تميزت بضعف حصتها و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): عدد السياح القادمين إلى الجزائر في إطار السياحة العربية البينية ما بين 2005 م و 2011 م

البيان	2005	2007	2009	2011
عدد السياح	151 000	172 000	273 000	580 000

المصدر: فيصل شياد، "تنمية السياحة العربية البينية: العقبات و الحلول"، مجلة رؤى إستراتيجية، أفريل 2014 م، ص 72.

2-3)- و فيما يخص قدرة الجزائر على المحافظة على السياحة الداخلية فيمكن توضيحها في الشكل التالي:

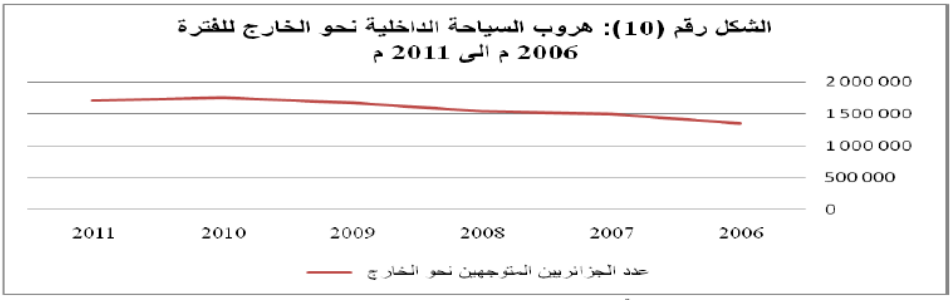

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ عدم قدرة الجزائر على المحافظة على السياحة الداخلية حيث بلغ متوسط الجزائريين المتجهين نحو الخارج إلى 1 589 610.66 سائح حيث فقدت الجزائر 365541 سائح ما بين 2006 م و 2011 م، و من أهم المناطق السياحية المتوجه إليها: تونس و أوروبا و بالتالي فإن السياحة الجزائرية تخسر مواردها السياحية لصالح لهذه المناطق السياحية القريبة جغرافياً.

3)- تطور الإيرادات السياحية: و الموضحة في الشكل التالي:

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ الإرتفاع النسبي للإيرادات السياحية الجزائرية و رغم ذلك فهي مازالت ذات قيم متدنية و هذا ما إنعكس على كل من:

3-1)- مساهمة السياحة في تكوين الناتج الداخلي الخام:

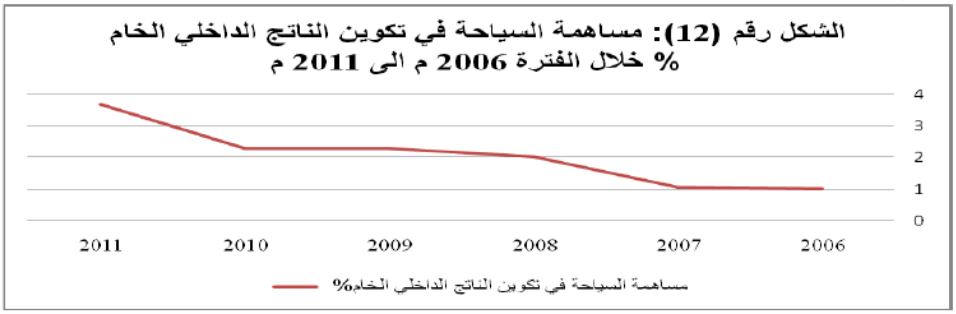

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور مساهمة السياحة في تكوين الناتج الداخلي الخام حيث بلغت أقصى مساهمة لها سنة 2011 م بنسبة 03.7 % و رغم ذلك فهي تبقى نسبة متدنية و هذا ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 105 عالمياً في مؤشر مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام.

3-2)- الميزان التجاري: و يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

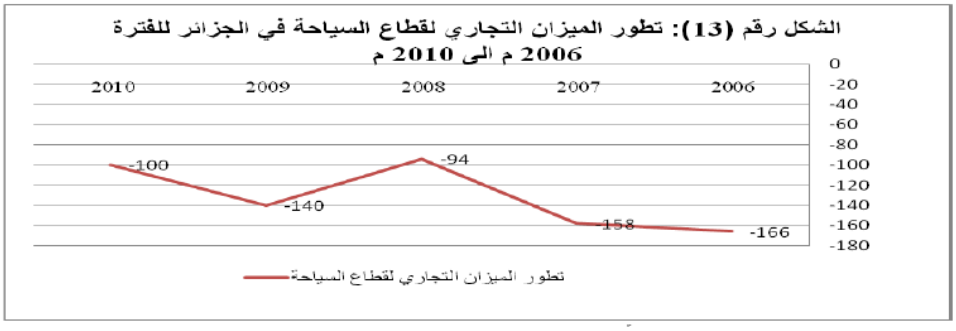

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الميزان التجاري لم يحقق أية نتائج إيجابية خلال فترة الدراسة و قد بلغ أقصى عجز سنة 2006 م بعجز قدر بـ: 166- مليون دولار ليشهد إنخفاضاً معتبراً سنة 2008 م بـ: 94- ليستقر في سنة 2010 م على عجز قدر بـ: 100- مليون دولار.

4)- التشغيل: و يمكن دراسة دور القطاع السياحي الجزائري في مجال التشغيل من خلال الشكل التالي:

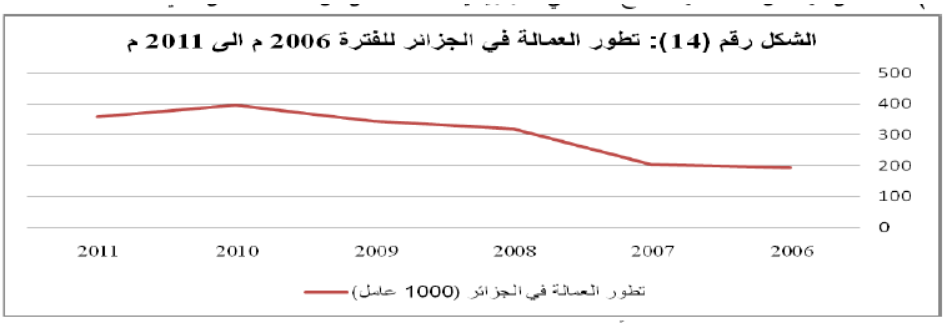

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- ومن خلال الشكل السابق فقد عرفت مستويات التشغيل معدلات نمو سنوية معتبرة (15.036%) أين وصلت لأعلى معدل نمو لها سنة 2008 م بنسبة قدرت بـــ: 56.50 % وأقل معدل لها في سنة 2011 م بـــ: 09.32- % لتصل بذلك حجم العمالة في هذا القطاع إلى 359.1 ألف عامل نهاية 2011 م بعد أن كان في سنة 2010 م يقارب 400 ألف عامل، فالأيدي العاملة في القطاع السياحي تمثل 07.01 % من إجمالي الطاقة العاملة في الجزائر، و هذا ما جعل الجزائر تتحصل على المرتبة 86 عالمياً لمعامل مساهمة السياحة في العمالة ضمن نفس القطاع و المرتبة 117 بالنسبة لمؤشر المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في التشغيل في مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى[21].

5)- و في دراسة تنافسية قطاع السياحة الجزائري فقد إحتلت الجزائر المرتبة 74 حسب مؤشر التنافسية السياحية (إيرادات السياحة ÷ الناتج المحلي الخام) الصادر عن المنظمة العالمية للأسفار و السياحة سنة 2011 م و حسب نفس المنظمة فإن قطاع السياحة في الجزائر يكون قد جذب رؤوس أموال إستثمارية تعادل 119.9 مليار دج سنة 2011 م، كما إحتلت الجزائر المرتبة 115 حسب تقرير القدرة التنافسية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2009 م ثم المرتبة 113 حسب التقرير الصادر عن نفس الهيئة لسنة 2011 م[22] و الذي شمل 139 دولة لتتقهقر إلى المرتبة 132 حسب التقرير الصادر سنة 2013 م من نفس الهيئة و الذي شمل 140 دولة[23]، و حسب المنظمة العالمية للسياحة فقد إحتلت المرتبة 111 من أصل 184 دولة، و إفريقياً إحتلت الجزائر المرتبة الرابعة ضمن دول شمال إفريقيا مقارنةً بتونس التي إحتلت المرتبة 47 عالمياً و الأولى إفريقياً متبوعة بكل من مصر و المغرب بالمراتب 75 و 78 على التوالي.

الخاتمة

لقد بدأت الإقتصاديات القومية الحالية تولي إهتمامات متزايدة للقطاعات الخدمية والتي على رأسها القطاع السياحي، والذي عرف تطورات متسارعة كان فيها للتطور التقني والتكنولوجي في وسائل التنقل والإتصال والإعلام الدور الأكبر في تطور القطاع على المستور العالمي والإقليمي والوطني، فهذا القطاع يعرف في عصر العولمة والتنمية المستدامة تنافسية مرتفعة أين تحاول مختلف الإقتصاديات على إختلاف إيديولوجياتها السياسية والإقتصادية مجارات هذه التغيرات بتبني إسترتيجيات وسياسات على مستويات مختلفة سواء السياسية والإقتصادية والمالية والإدارية والإجتماعية والدينية والأمنية، وعلى الجزائر إذا ما أرادت رفع تنافسية قطاعها السياحي إلا التطبيق الحرفي للبرامج المباشر فيها منذ سنة 2001 م مع تفعيل علاقاتها لتحقيق التكامل السياحي على المستوى المغاربي و العربي و الإسلامي و الدولي.

نتائج الدراسة:

1)- تعرف السياحة العالمية إزدهاراً في عدد السياح و الإيرادات المالية المتداولة على المستوى الدولي أين تسيطر القارة الأوروبية على الحصة العظمى منها (أكثر من 50 %) ثم القارة الأمريكية و الآسياوية، كما تتوقع الدراسات الحالية إرتفاع في العدد السياح و المداخيل السياحية في حالة لم تكن هناك أي أزمات مالية أو سياسية أو إقتصادية أو أمنية؛

2)- السياحة الجزائرية تعاني جملة من المشاكل أهمها:

2-1)- عدم فعالية وزارة السياحة على المستوى الدولي و العربي و الإفريقي و المغاربي (مشاركات محتشمة في المهرجانات السياحية الدولية و العربية و الإفريقية) و عدم توفرها على المتطلبات الحديثة للتسيير للسياحي العمومي؛

2-2)- غياب نظرة واضحة للإستراتيجية السياحية للثنائية (المنطقة/منتوج سياحي) على مستوى الوزارة في ظل غياب إستراتيجية تسويقية للمنتوج سياحي قد إنعكست على جودة الخدمات السياحية و أسعارها و بالتالي لا تتميز السياحة الجزائرية بأية مميزات تنافسية مقارنة بدول الجوار (تونس، المغرب، مصر)؛

2-3)- ضعف البنية التحتية في مجال الخدمات المالية و البنكية التي تعاني طول الإجراءات الإدارية و نقص الخدمات الإلكترونية التي تسمح للسياح الأجانب من الإطلاع على أماكن الفنادق أو المناطق السياحية و أداء الوكالات السياحية المهتمة بالسياحة نحو الخارج و ضعف وسائل النقل كقلة الرحلات الجوية نحو الجنوب.

2-4)- عدم فعالية قطاع السياحة على الساحة الإقتصادية الكلية: ضعف المنظومة الفندقية (497 96 سرير بمعدل نمو 02.20 %، بنسبة إستغلال 70.80 %، أغلبها غير مصنف، إنخفاض جودة الخدمات الفندقية، 88.143 % من الليالي التي تم قضائها في الفنادق الجزائرية مخصصة للجزائريين المقيمين في الخارج، الباقي أقل من 13 % مخصصة للسياح الأجانب)، عدد السياح (056 634 2 سائح نهاية 2012 م، بمعدل نمو 06.77 %، منهم 1.652.101 الجزائريون المقيمون في الخارج و الباقي 981955 هم أجانب، ضعف حصة الجزائر في السياحة العربية البينية 000 580 سائح نهاية 2011 م، هروب السياحة الداخلية إلى الخارج خاصة تونس و أوروبا 654 714 1 سائح جزائري)، ضعف الإيرادات (400 مليون دولار نهاية 2011 م، تدني مساهمة السياحة في تكوين الناتج الداخلي الخام بمعدل متوسط 02.17 %، عجز في الميزان التجاري بمتوسط 131,60- مليون دولار)، تطور حجم العمالة 359 ألف عامل نهاية 2011 م بمعدل نمو متوسط 15.03 %.

التوصيات:

1)- **تشجيع السياحة المحلية و السياحة العربية البينة لتحسين الصورة الخارجية للجزائر كوجهة سياحية عالمية من خلال عقد إتفاقات الشراكة مع الدول الأوروبية و المتوسطية و العربية؛**

2)- **لكسب رهان التنافسية في المجال السياحي يتعين على الحكومة الجزائرية الأخذ بالإصلاحات في المجالات التالية:**

2-1)- **تخفيف الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإستثمار مع تفعيل الرقابة على المشاريع و القرى السياحية التي هي قيد الإنشاء بمراعاة المقاييس و المدة الممنوحة للإنجاز؛**

2-2)- **التمويل و الإقراض: من خلال تسهيل إجراءات الإقتراض و منح قروض بدون فائدة للشركات و الفنادق السياحية و تقليص معدلات الفائدة لجلب الإستثمار المحلي و الأجنبي إلى قطاع السياحة؛**

2-3)- **تخفيف ثقل الأعباء الضريبية على المؤسسات السياحية و تحسين الإجراءات الإدارية الجبائية؛**

2-4)- **تنمية الفكر السياحي و الثقافة و التوعية السياحية في المجتمع الجزائري من خلال الإعلام و قنوات الإتصال؛**

2-5)- **دعم الإستقرار الإقتصادي و السياسي و الأمني.**

3)- **وبالنسبة للمؤسسات السياحية و الفندقية الجزائرية فيجب عليها إتباع سياسة ترويجية فعالة قصد تحقيق أهداف الإستراتيجيات التسويقية المرتبطة بالأسعار.**

الهوامش والمراجع المعتمدة

1- شابي حليمة و بريبش سعيد، "الصناعة السياحية في الجزائر و دورها في تفعيل النشاط الإقتصادي و الإجتماعي: دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الأكاديمية العربية، العدد (14)، 2013 م، ص 136.

2- شبوطي حكيم، "الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر"، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد (05) ، 2011 م، ص 71.

3- يحي سعيدي و سليم العمراوي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد (36)، 2013 م، الموقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82764 ، تاريخ الإطلاع: 2015/08/16 م، ص 101.

4- محمد محجوب الحداد، "تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات"، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، ص 03.

❖- تم إستخدام أربع أنواع من المضاعفات هي: مضاعف المبيعات، مضاعف الإنتاج، مضاعف الدخل، مضاعف التوظيف النقدي.

5- خالد كواش، "مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (01) ، 2004 م، ص 216.

6- حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 108.

❖❖- هناك 07 مواقع أثرية في الجزائر مسجلة في منظمة اليونسكو: قلعة بني حماد، وادي ميزاب، مدينة جميلة، تيمقاد، تيبازة، تاسيلي، القصبة.

7- نبيل بوفليح و تقرورت محمد، "دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا (حالة الجزائر، تونس، المغرب)، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر- الواقع و الآفاق، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة، 11 و 2010/05/12 م، ص 9/7.

8- عيسى مرازقة و محمد الشريف شخشاخ، "التنمية السياحية المستدامة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: إقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 09 و 10 مارس 2010 م، ص 10.

9- خالد كواش، مرجع سابق، ص 224.

10- عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 278.

11- بوفاس الشريف وبن خديجة منصف، "ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات"، الملتقى الوطني الأول: المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر، 22 و 2014/04/23 م، ص 06.

12- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، قسم السياحة، الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Tour07-11.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/08/16 م، ص (01، 02).

13- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، قسم السياحة، الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Tourisme_2005-2009.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/08/16 م، ص (01، 02).

14- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، المرجع السابق، ص (02).

15- عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 85.

16- بوفاس الشريف و بن خديجة منصف، مرجع سابق، ص 07.

17- حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 115.

18- مروان صحراوي، "التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جمعة تلسمان، 2012 م، ص 134.

19- شابي حليمة و بريبش سعيد، مرجع سابق، ص 144.

20- حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 152.

21- مروان صحراوي، " التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلسمان، 2012 م، ص 132.

22- بودخدخ كريم و بودخدخ مسعود، "تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية"، الملتقى الدول حول: السياحة رهان للتنمية المستدامة، جامعة البليدة، 24 و 25 أفريل 2012 م، ص 08.

23- فيصل شياد، "تنمية السياحة العربية البينية: العقبات و الحلول"، مجلة رؤى إستراتيجية، أفريل 2014 م، ص 60.